السعودية تعاقب بالسجن بين 3 و20 سنة من يقاتل خارج المملكة أو ينتمي لجماعات متطرفة

الرياض ـ وكالات: أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس أمرا ملكيا يقضي بمعاقبة كل من شارك في أعمال قتالية خارج المملكة، بأي صورة كانت أو انتمى للتيارات أو الجماعات المتطرفة بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرين سنة.

وتتصاعد العقوبة الى ما بين خمس وثلاثين سنة في حال كان مرتكب أي من الأفعال المشار إليها في هذا البند من ضباط القوات العسكرية، أو أفرادها.

وأوضح أن الأفعال المنصوص عليها تسري عليها الأحكام المنصوص عليها في نظام جرائم الإرهاب

وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالضبط والقبض والاستدلال والتحقيق والادعاء والمحاكمة. وقال الأمر الملكي الذي أوردته وكالة الانباء السعودية الرسمية «واس» إنه « وبعد الاطلاع على الأنظمة والأوامر ذات الصلة.

وعملا بقواعد المصالح المرسلة في فقهنا الشرعي. وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولا: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشرين سنة، كل من ارتكب ـ كائنا من كان ـ أيا من الأفعال الآتية:

1 ـ المشاركة في أعمال قتالية خارج المملكة، بأي صورة كانت، محمولة على التوصيف المشار إليه في ديباجة هذا الأمر.

2 ـ الانتماء للتيارات أو الجماعات ـ وما في حكمها ـ الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخليا أو إقليميا أو دوليا، أو تأييدها أو تبني فكرها أو منهجها بأي صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها، أو التحريض على شيء من ذلك أو التشجيع عليه أو الترويج له بالقول أو الكتابة بأي طريقة.

وإذا كان مرتكب أي من الأفعال المشار إليها في هذا البند من ضباط القوات العسكرية، أو أفرادها، فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا تزيد على ثلاثين سنة.

ثانيا: لا يخل ما ورد في البند (أولا) من هذا الأمر بأي عقوبة مقررة شرعا أو نظاما.

ثالثا: تسري على الأفعال المنصوص عليها في البند (أولا) من هذا الأمر الأحكام المنصوص عليها في نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالضبط والقبض والاستدلال والتحقيق والادعاء والمحاكمة».

وأمر البيان بتشكيل «لجنة من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، وديوان المظالم، وهيئة التحقيق والادعاء العام، تكون مهمتها إعداد قائمة ـ تحدث دوريا ـ بالتيارات والجماعات المشار إليها في الفقرة (2) من البند (أولا) من هذا الأمر، ورفعها، للنظر في اعتمادها». على ان يعمل بما ورد في الأمر الملكي بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إيطاليا تندد بفشل المجموعة الدولية على الصعيد الإنساني في سورية

الأمم المتحدة: أكثر من 3 ملايين سوري في أشد الحاجة للمساعدات

القاهرة ـ أ.ش.أ: ذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أوتشا) أن أكثر من 3 ملايين سوري في أشد الحاجة للحصول على المساعدات الإنسانية من بينهم 242 ألف شخص محاصرين.

وأضاف في أحدث تقرير لمكتب «أوتشا» بالقاهرة أمس ـ أن منسقة الأمم المتحدة لشؤون الانسانية فاليري أموس قد أصدرت بيانا أعربت فيه عن خيبة أملها كون مباحثات مؤتمر «جنيف 2» التي انتهت هذا الأسبوع لم تتوصل إلى اتفاق حول الهدنات الإنسانية التي يمكن تقديم المساعدات من المواد الغذائية ومياه نظيفة ومواد طبية للمئات من السوريين المحاصرين.

وأفاد بأنه تم توصيل 164 طردا غذائيا يكفي 5,800 ألف شخص في مخيم اليرموك وذلك بعد أسابيع من المحاولات دخول هذا المعسكر الذي تحاصره قوات النظام السوري ويقطنه 18 ألف لاجئ سوري فضلا عن إجلاء 43 في حاجة إلى علاج طبي طارئ.

وأوضح أن المراكز الصحية تقوم بتوفير العلاج للمرضى الذين يعانون من البرد خاصة في مناطق مثل حلب التي تقل فيها موارد التدفئة، مشيرا إلى أن السوريين الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل أمراض القلب والسكري هم ضحايا ثلاث سنوات من النزاع بسبب نقص الأدوية.

ولفت التقرير إلى استمرار الحصص الغذائية لشهر يناير والتي تتضمن المساعدات الطارئة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات إلى أكثر من 25 ألف شخص الذين نزحوا مؤخرا من عدرا العمالية، مضيفا أنه تم توزيع الإمدادات التعليمية إلى أكثر من 100 ألف طفل سوري من بينها حقائب

المدارس والكتب الدراسية وغيرها وذلك في حلب ودير الزور والأطفال الفلسطينيين في المدارس التي تديرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا).

وذكر أن المتطلبات المالية للأزمة السورية تتزايد في ضوء تنامي الاحتياجات الإنسانية وتتطلب التقييمات الإنسانية 2,3 مليار دولار وخطة الاستجابة 4,2 مليارات دولار لدعم نحو 9,3 ملايين سوري في سورية و4,1 ملايين سوري لاجئ و2,7 مليون شخص في الدول المضيفة حتى نهاية هذا العام. من جهة أخرى، انتقدت وزيرة خارجية ايطاليا ايما بونينو فشل المجموعة الدولية على الصعيد الانساني في سورية واصفة الازمة في هذا البلد بـ«اسوأ مأساة» في عصرنا. وقالت بونينو مفتتحة الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الدولية حول التحديات الانسانية في الازمة السورية ان «الامور لا تتقدم. على العكس، علينا الاعتراف بأن المجموعة الدولية فشلت الى حد كبير في تأمين وصول المساعدة الانسانية بالنسب المرجوة».

واضافت «قتل اكثر من مائة الف شخص واصيب مئات الالاف بجروح. الانتهاكات لحقوق الانسان وللقانون الدولي الانساني جسيمة ما يجعل من الازمة السورية اسوأ مأساة انسانية في عصرنا من حيث عدد المدنيين الذين تطاولهم».

وقالت بونينو «كل شيء جاهز عمليا للدخول الى سورية والتخفيف من معاناة السكان. لكن المساعدات الإنسانية عالقة على حدود هذا البلد، وهو عار على المجتمع الدولي».

وأضافت أنه من أجل الحصول على الموافقة على دخول المساعدات الإنسانية إلى مناطق البلاد الخاضعة للحصار يجب علينا إقناع أولئك الذين يقاومون الأمر، فكل شيء جاهز، ولا نحتاج إلا إلى الضوء الأخضر فقط.

واعتبرت أن انتهاكات حقوق الإنسان والاتفاقيات الإنسانية الدولية جعل الأزمة السورية الأكثر خطورة في عصرنا الحاضر.

وذكرت أن الأزمة السورية تهدد الاستقرار لا في المنطقة فقط بل في العالم كله أيضا، مشيرة الى أنه منذ بدء الصراع في أوائل عام 2011 لقي أكثر من مائة ألف شخص مصرعهم، وكذلك الحال من ناحية الجرحى.

«القاعدة» يتبرأ من «داعش» و«الفتنة» التي تثيرها في سورية

عواصم ـ أ.ف.ب ـ يو.بي.آي: أعلنت «القيادة العامة» لتنظيم القاعدة تبرؤها من تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» المعروف اختصارا بـ «داعش».

وقال تنظيم «القاعدة» في بيان، تناقلته مواقع الكترونية مرتبطة به على شبكة الإنترنت ونقلته مؤسسة سايت المتخصصة في رصد المواقع الاسلامية «تعلن جماعة قاعدة الجهاد انها لا صلة لها بجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، فلم تخطر بإنشائها، ولم تستأمر فيها ولم تستشر، ولم ترضها، بل أمرت بوقف العمل بها».

واضاف البيان ان التنظيم الذي ينشط في سورية والعراق والذي تتهمه المعارضة السورية بالعمل لحساب نظام الرئيس بشار الاسد «ليست فرعا من جماعة قاعدة الجهاد، ولا تربطها بها علاقة تنظيمية، وليست الجماعة مسؤولة عن تصرفاتها».

وشدد بيان القاعدة على «البراءة من أي تصرف ينشأ عنه ظلم ينال مجاهدا أو مسلما أو غير مسلم». واشار التنظيم بشكل خاص الى البراءة «من الفتنة التي تحدث في الشام بين فصائل المجاهدين» و«من الدماء المحرمة التي سفكت فيها من أي طرف كان».

ودعت القيادة العامة للقاعدة «كل ذي عقل ودين وحرص على الجهاد الى أن يسعى جاهدا في إطفاء الفتنة بالعمل على الإيقاف الفوري للقتال ثم السعي في حل النزاعات بالتحاكم إلى هيئات قضائية شرعية للفصل فيما شجر بين المجاهدين».

وكان زعيم تنظيم القاعدة ايمن الظواهري دعا الشهر الماضي في رسالة صوتية نشرت على الانترنت الى وقف القتال بين «اخوة الجهاد والاسلام» في سورية، وذلك بعد احتدام القتال بين الفصائل المعارضة.

حيث دارت معارك عنيفة منذ مطلع السنة بين تشكيلات من المقاتلين المعارضين السوريين وعناصر «داعش» التي سبق ان أعلنت ارتباطها بالقاعدة في مناطق واسعة من شمال سورية.

المعارضة تزداد زخماً وموسكو تتهمها بتصعيد التوتر

المواجهة الغربية ـ الروسية تتصاعد في أوكرانيا وخطة مساعدات أميركية ـ أوروبية لكييف

خيام المعتصمين المعارضين مازالت منصوبة في ساحة الاستقلال في كييف (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أمس عن خطوة تصعيدية جديدة في مواجهة النفوذ الروسي في أوكرانيا، وذلك عبر خطة مساعدات مالية قصيرة الأجل، في خطوة تهدف إلى الحد من الضغوط التي تمارسها موسكو على كييف.

وتعد حزمة المساعدات المحتملة، التي ناقشها كبار الديبلوماسيين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن خلال عطلة نهاية الاسبوع، أهم خطوة يتخذها الغرب حتى الآن لإعادة فتح الصراع الجيوسياسي لكييف منذ أعطى الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش ظهره لاتفاق اقتصادي مع الاتحاد، وبدلا من ذلك وقع اتفاقا مع روسيا بقيمة 15 مليار دولار من المساعدات.

وفي مقابلة مع «صحيفة وول ستريت جورنال» قالت ممثلة الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون إن القوى الغربية تعمل على وضع خطة مالية لمساعدة أوكرانيا، لن يكون حجمها «صغيرا»، ولن تتطلب من أوكرانيا إبرام اتفاق طويل الأجل مع صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، قالت أشتون التي تزور كييف خلال الاسبوع، إن توفير المساعدات المالية لأوكرانيا سيتوقف على مدى متابعة الحكومة الأوكرانية الجديدة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية. وقال مسؤولون أميركيون ان الهدف من الخطة هو إقناع يانوكوفيتش بإجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية، بما في ذلك تعيين حكومة تكنوقراط «حقيقية» من شأنها أن تبدأ في إجراء التغييرات الاقتصادية الصعبة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي.

من جهته دعا عضو وفد البرلمان الاوروبي الذي زار كييف من 28 الى 30 يناير الماضي النائب الاوروبي المحافظ البولندي باول كوال الى وضع «خطة مارشال» من اجل اوكرانيا.

وقال كوال عند عودته من أوكرانيا «أحث القادة الأوروبيين على التفكير بخطة مارشال. ان الأمر لا يتعلق بمجرد نقل اموال وانما يجب تقديم دفع واضح وقوي يعطي الامل للمتظاهرين الاوكرانيين».

وفيما تستمر المنافسة بين بين القوى الغربية في الخارج، استؤنف الصراع داخليا، حيث عاد الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش أمس الى نشاطه بعد استراحة قصيرة بسبب المرض ليواجه معارضة انتعشت بفضل الدعم الغربي المتزايدة. وبعد توقفه عن العمل أربعة أيام يعود الرئيس الى مكتبه بينما حلت إحدى المشاكل التي أسهبت وسائل الاعلام في التطرق اليها برحيل المعارض دميترو بولاتوف الى الخارج لتلقي العلاج بعد أن روى انه خطف وتعرض للتعذيب على ايدي مجهولين.

غير أن المعارضة واصلت احتجاجاتها، حيث أعلن قياديا حركة الاحتجاج فيتالي كليتشكو وارسيني يتسينيوك، أمام ستين ألفا من أنصار المعارضة تجمعوا أمس الأول وسط كييف ـ وهو عدد كبير نظرا للبرد والتعب الذي حل بالناس ـ انهما اغتنما فرصة انعقاد مؤتمر ميونيخ للأمن لمطالبة متحدثيهما الغربيين بمساعدة ملموسة: وساطة دولية ومساعدة مالية.

وأوضحا ان الوساطة ستسمح «بتفادي الاختلاف في تاويل» المباحثات مع يانوكوفيتش. أما روسيا التي تتصاعد الأزمة في فنائها الخلفي، فقد وجهت للمعارضة الأوكرانية اتهامات جديدة بتصعيد حدة التوتر، بعد ان وصفتها سابقا بالعنصرية والمتطرفة.

ونقلت وسائل إعلام روسية، عن بيان لوزارة الخارجية، أن «موسكو قلقة من سعي المعارضة الأوكرانية إلى تصعيد حدة التوتر في البلاد».

وأضاف البيان، أن «أحد زعماء المعارضة الأوكرانية دعا الأوكرانيين علنا إلى إنشاء فرق خاصة للقيام بدوريات في الشوارع وتنظيم احتجاجات قرب مباني الإدارة بالمناطق الأوكرانية، الأمر الذي يتناقض مع تصريحات المعارضة حول تمسكها بالقيم الديموقراطية والأوروبية».

وعبرت الخارجية في البيان عن أملها «بأن تتخلى المعارضة الأوكرانية عن سياسة التهديدات وتدخل في حوار بناء مع السلطات بهدف إخراج الدولة من الأزمة العميقة في إطار الدستور».

الهجوم على الفلوجة ينتظر أوامر المالكي

نواب «متحدون» يواصلون مقاطعة البرلمان حتى حل أزمة الأنبار

بغداد ـ وكالات: أعلن ائتلاف «متحدون للاصلاح» البرلماني الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، رفضه القاطع للعودة الى جلسات مجلس النواب العراقي ما لم يتم التوصل لحل سياسي لقضية الأنبار، مطالبين رئاسة المجلس بعقد جلسة طارئة لمناقشة تداعيات أزمة الانبار والخروج بحلول مناسبة.

وفي بيان له امس، دعا الائتلاف القادة السياسيين في البلاد الى معالجة أزمة الأنبار المتفجرة على وجه السرعة، معلنا عدم العودة إلى اجتماعات البرلمان قبل تحقيق ذلك.

وقال الناطق باسم الائتلاف، النائب ظافر العاني في البيان، نحمل كل القيادات السياسية الوطنية مسؤولية ما يتعرض له وطننا وشعبنا من أذى مباشر، وهم يرون كل هذا التعنت ولا يتحركون على نحو يتناسب وحجم الفاجعة الحالية أو المتوقعة.. فإننا ندعوهم لتفادي مخاطر كارثية محتملة من خلال تحرك جماعي مسؤول وعقد اجتماع عاجل لمختلف قيادات البلد لمعالجة الوضع الأمني المتدهور في الأنبار.

ولفت الى ان «المبادرات التي قدمتها عدد من القيادات السياسية يجري التعامل معها باللامبالاة أو بالرفض وكأن هنالك خيارا وحيدا لا أكثر، وهو الحل العسكري بناء على نصائح عقيمة لعسكريين لا يقدرون حجم المسؤولية دون منح أي فرصة للحلول السياسية التي لو اعتمدت منذ وقت مبكر لكان الأمر مختلفا تماما.

ورأى البيان أن «الحل العسكري لم ينتج عنه إلا نزيف مستمر من دماء العراقيين، فضلا عن نزوح إجباري لأكثر من ربع مليون مواطن وسط ظروف إنسانية قاهرة وبالغة السوء من دون إغاثة حكومية تتناسب وحجم معاناتهم الإنسانية».

وحذر من أن أزمة الأنبار «باتت تنذر بالمزيد من الخطر، وما يجب أن تدركه كل قيادات البلد، هو أن هذه الأزمة لن تبقى محصورة في نطاقها المحلي وسيمتد شررها ليس على العراق وحسب، وإنما على الأمن الإقليمي برمته بعد أن جعل البعض من العراق ساحة صراع مكشوفة في مواجهة الإرهاب العالمي».

واعتبر البيان ان «الحملة العسكرية على الإرهاب غطاء عريض لاستمرار القمع والظلم واستلاب الحقوق، محذرا من مغبة التصعيد العسكري وافتعال المواجهة وخيار اقتحام المدن من دون بذل جهود واضحة على صعيد الحل السياسي».

من جانب آخر، أعلن نواب «متحدون» أنه لا عودة الى قبة البرلمان قبل حل الأزمة بالأنبار. وأعلن النائب عن الائتلاف، خالد العلواني، في بيان منفصل، انه لا عودة لنواب «متحدون» إلى البرلمان ما لم تحل قضية الأنبار بصورة عامة والفلوجة بصورة خاصة، فضلا عن الاستجابة لمطالب المعتصمين وإطلاق سراح النائب أحمد العلواني. وكان البيان بمنزلة رد على دعوة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أعضاء ائتلافه للعودة الى جلسات مجلس النواب، امس، لإقرار القوانين المهمة، منها قانونا التقاعد الموحد، والموازنة الاتحادية، التي تعذر إقرارهما حتى الآن بسبب عدم اكتمال النصاب. يأتي هذا التصعيد السياسي بالتزامن مع التصعيد العسكري الذي تنشنه الحكومة العراقية على الأنبار، حيث كثف الجيش العراقي قصفه لمدينة الفلوجة استعدادا للهجوم البري الذي تخطط له لاستعادة السيطرة على المدينة التي يسيطر عليها مسلحون مناهضون لحكومة نوري المالكي. وينفذ رئيس الوزراء نوري المالكي هجوما يتوقف بين الحين والآخر لإعطاء رجال العشائر المحليين فرصة لإخراج المسلحين بأنفسهم.

لكن مسؤولين أمنيين قالوا لرويترز امس الأول ان قرارا اتخذ بدخول الفلوجة.

وكشف مسؤول امني كبير لرويترز «أن الأوامر صدرت ببدء قصف المدينة بالمدفعية والطائرات لاكتشاف القدرات المحتملة للمسلحين داخل الفلوجة ومحاولة العثور على فجوة للنفاذ الى المدينة».

وأضاف «تتمركز قوات ومقاتلون عشائريون في مواقعهم على مسافة 15 دقيقة فقط خارج الفلوجة».

وقال المسؤول ان المسلحين زرعوا قنابل في الطرق الرئيسية المؤدية للمدينة وان الجيش سيستخدم طرقا بديلة للدخول.

وقال قائد عسكري كبير «انهينا كل استعداداتنا وننتظر الكلمة النهائية التي يجب ان تأتي من المالكي نفسه».